

## تقرير عن الجهود الوطنية لتعزيز الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة لعام 2022

يحتفل العالم باليوم العالمي للبيئة في الخامس من يونيو من كل عام، حيث عُقد في مثل هذا اليوم من عام 1972 المؤتمر الأول حول القضايا البيئية في ستوكهولم بالسويد تحت رعاية الأمم المتحدة. ويُعد الحق في البيئة الصحية والنظيفة والأمنة ضرورة ومكلاً لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحق في الحياة والغذاء والصحة ومستوى معيشي لائق. وينبغي أن يكون كل فرد قادراً على العيش في بيئة تفي بمتطلبات صحته ورفاهيته، ويتعين على الدول اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لوضع الأطر المناسبة لتوفير كل المقومات الضرورية لبيئة صحية ومستدامة، وكذلك التعاون فيما بينها من أجل معالجة الآثار البيئية العابرة للحدود المترتبة، مثل تغير المناخ. وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان تقريراً يتناول الإطار الاستراتيجي لضمان البيئة الصحية المستدامة، كما يسلط التقرير الضوء على أبرز الجهود الوطنية لضمان الحق في بيئة صحية ومستدامة، والتصدي لتحديات التغيرات المناخية، وعلى المستوى الدولي متعدد الأطراف لدعم قضايا البيئة والتنمية.

### أولاً: الإطار الاستراتيجي للحق في بيئة صحية ومستدامة

حظيت قضايا البيئة باهتمام الحكومة المصرية باعتبارها قضية متقاطعة مع قضايا التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، حيث تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في وثيقة "رؤية مصر 2030" تحقيق عدد من الأهداف، منها تحقيق تحسن مستدام لجودة الحياة للأجيال في الحاضر والمستقبل، ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي، وتطبيق سياسات إنمائية لدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والبعد البيئي، ووقف التدهور البيئي، والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد الطبيعية بما يدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها، والحد من تلوث الهواء والتلوث الناتج عن المخلفات غير المعالجة، والإدارة المتكاملة للمخلفات، وتنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية النابعة من الاتفاقيات البيئية، وضمان توافقها مع السياسات الوطنية.

كما تتضمن "رؤية مصر 2030" عدة مؤشرات لقياس الأداء في مجال الحفاظ على البيئة المستدامة، منها خفض نسبة الموارد المائية المستهلكة، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة، وخفض نسبة التلوث من الأتربة العالقة في الهواء، وخفض نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي، وزيادة نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة، وزيادة عدد المحميات الطبيعية إلى 30 محمية.

وفي سياق متصل، أطلقت مصر في سبتمبر 2021 "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" التي أكدت على الحق في بيئة نظيفة وصحية. وتستهدف الاستراتيجية تحقيق عدد من النتائج خلال الفترة من 2021 إلى 2026، وهي صدور تعديل تشريعي بتشديد العقوبات في قانون البيئة والقوانين ذات الصلة، وتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية، وتعزيز تنفيذ سياسات الحد من التلوث، وزيادة حملات التوعية بالحفاظ على البيئة، وتطوير منظومة الإدارة السليمة للمخلفات بما فيها المخلفات الخطرة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتدوير المخلفات الصلبة، والحد من الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال التعامل مع التغيرات المناخية، وتوفير الحماية الكاملة والفعالة لصون التنوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم البيئية بشبكة المحميات، لضمان استدامة تقديم النظم البيئية لخدماتها لصالح المواطن كأحد حقوقه الدستورية.

وتم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠" في مايو 2022. وهي تعمل على تحقيق خمسة أهداف رئيسية، وهي تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ بالتخفيف من الآثار السلبية المرتبطة به، وتحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، وتحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة والوعي لمكافحة تغير المناخ، وزيادة الوعي بشأن تغير المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة<sup>1</sup>.

### رابعاً: أبرز الجهود الوطنية لتعزيز الحق في بيئة صحية وسليمة

قد تم بين يونيو 2021 ويونيو 2022 تنفيذ عدد 97 نشاط بيئي استهدف عدد 5659 مواطن، وتنفيذ عدد 106 تغطية تلفزيونية للأحداث البيئية استهدف الجمهور العام لرفع الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع بمختلف القضايا البيئية، كما تم تنفيذ عدد 1263 نشاط مختلف استهدف الشباب، والسيدات، والطلبة، والفلاحين، والعاملين بالوحدات الصحية بعدد 30376

شخص.<sup>2</sup> كما تم تنفيذ عدد 205 نشاط بيئي حول تدوير المخلفات وترشيد استهلاك المياه والكهرباء والشجير، بالإضافة إلى رفع الوعي بالتغيرات المناخية.<sup>3</sup>

#### خامساً: أبرز الجهود الوطنية لحماية الحق في بيئة صحية وسليمة

تتوزع الجهود الحكومية لمواجهة كافة الأنشطة الضارة بالبيئة، ومنها مصادر الملوثات من خلال تنفيذ وتطبيق أحكام القوانين ذات الصلة، وتنفيذ البرامج والخطط الحكومية لضمان الصحة والسلامة البيئية.

##### أ- تحسين نوعية الهواء

تعمل الحكومة على تحسين جودة الهواء من خلال رصد مستويات ملوثات الهواء، وانبعاثات المنشآت، وعوادم المركبات، بهدف الوقوف على أنواع التلوث وأسبابه ومصادره، وتحديد المناطق الأكثر تضرراً به، ووضع الخطط والبرامج اللازمة للحد من مصادر التلوث. وقد تم حتى الآن إنشاء 116 محطة لرصد نوعية الهواء المحيط، وربط 88 منشأة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية بعدد 435 نقطة رصد تشمل العديد من القطاعات الصناعية كصناعة الأسمنت وتصنيع الأسمدة وتوليد الطاقة الكهربائية والحديد والصلب، وفحص العادم لأكثر من 17 ألف مركبة على الطريق، وإصدار تقارير الإنذار المبكر بشكل يومي تتناول تأثير العوامل الجوية على جودة الهواء لمدة 3 أيام مقبلة على كافة مناطق جمهورية مصر العربية المأهولة بالسكان وذات الحساسية البيئية بعدد 58 نقطة دراسة داخل 8 قطاعات (القاهرة الكبرى، والدلتا، والسعيد، والقناة، وسيناء، والساحل الشمالي، والصحراء الغربية، والوادي الجديد)، ويتم تحديثها يومياً من خلال صفحة الإنذار المبكر بموقع وزارة البيئة.<sup>4</sup>

كما أجرت وزارة البيئة مراجعات بيئية لعدد 34 منشأة متنوعة الأنشطة، ومراجعة خطط الإصحاح البيئي لإزالة المخالفات لعدد 133 منشأة متنوعة الأنشطة.<sup>5</sup> ونجحت الجهود الحكومية في جمع نحو 99% من إجمالي قش الأرز مما أدى إلى تجنب ما يقارب 25 ألف طن من ملوثات الهواء. وتم تشجير وتوزيع شتلات الأشجار التي لها القدرة على خفض الملوثات في الهواء بما يقدر بـ 129 ألف شجرة، بعدد من المناطق والأحياء والمدارس والجامعات.<sup>6</sup> وأثمرت الجهود عن خفض نسبة أحمال التلوث من الأتربة الصخرية العالقة في الهواء في القاهرة الكبرى والدلتا إلى نسبة (25.5%) حتى ديسمبر 2021.<sup>7</sup> وبدأت وزارة البيئة في تحديث إطار التنمية منخفضة الانبعاثات، والذي يهدف إلى دمج اعتبارات خفض الانبعاثات في خطط التنمية المستدامة للدولة.<sup>8</sup>

##### ب- الحماية من الضوضاء

في إطار خطة مكافحة الضوضاء، تمت زيادة عدد محطات رصد مستويات الضوضاء إلى 38 محطة رصد موزعة على محافظات القاهرة الكبرى وعواصم بعض المحافظات، بهدف تحقيق مؤشرات ومستهدفات البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة 2030، وإعداد قواعد بيانات جغرافية للمناطق المرصودة، وإصدار المواصفات القياسية المصرية في مجال الصوتيات والضوضاء، وإصدار بيان الضوضاء المنبعثة من الآلات والمعدات وفقاً للمعايير الدولية.<sup>9</sup>

##### ج- تحسين نوعية المياه

تم إنشاء عدد 22 محطة لرصد نوعية مياه نهر النيل والبحيرات من خلال منظومة معلوماتية، كما تم رصد نوعية مياه نهر النيل وفرعيه من خلال عدد 69 موقع رصد على امتداد نهر النيل، و3 نقاط في بحيرة ناصر، حيث يتم الرصد من خلال معامل جهاز شنون البيئة وإجراء التحاليل لعدد من المؤشرات الدالة على جودة ونوعية المياه في 22 محافظة. وتم وضع أول كود مصري لإدارة واستخدام المياه المعالجة من محطات الصرف الصحي في يونيو 2021، وإعداد الدليل الإرشادي بشأن توحيد الجهود المبذولة في مجال الإنذار المبكر لرصد ومراقبة نوعية المياه لإدارة الأزمات والطوارئ بنهر النيل والمجاري المائية.

##### د- إدارة المخلفات

تم البدء في تنفيذ منظومة إدارة المخلفات بمحافظة المرحلة الأولى (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية)، والتي بدأت فعلياً بمحافظة القاهرة، وتنفيذ حوالي 80% من البنية التحتية للمنظومة، حيث تم تسليم 10 مدافن صحية و13 محطة وسيطة ثابتة و11 محطة متحركة كمرحلة أولى<sup>10</sup> بهدف الوصول إلى نظام مستدام ومتكامل لإدارة المخلفات الصلبة، والإسهام في الحماية المستدامة للبيئة والمناخ والحد من المخاطر البيئية.<sup>11</sup>

#### هـ- التخلص من الملوثات العضوية الثابتة

شهد عام 2021 التخلص مما يزيد على 2000 طن من المبيدات والزيوت الملوثة بالملوثات العضوية الثابتة. كما تم التخلص الآمن من أكثر 1000 طن من المبيدات الراكدة عالية الخطورة. كما بدأ عمل وحدتي معالجة متحركتين تستخدم أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية لمعالجة الزيوت الملوثة بثنائي فينيل متعدد الكلور لمعالجة حوالي 1000 طن من زيوت المحولات الكهربائية بشركات الكهرباء، لتكون مصر بذلك من أوائل الدول العربية والإفريقية التي تستخدم هذه الوحدات.<sup>12</sup>

#### سادساً: جهود الحد من التغيرات المناخية

تقوم الحكومة بإدارة ملف التغيرات المناخية لزيادة القدرة على التكيف والمرونة، وتعزيز فرص استغلال آليات التمويل الدولية لمتاحة، ونقل التكنولوجيا، وتحويل التحديات الخاصة بالتغيرات المناخية إلى فرص لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات، وفي هذا السياق، فقد تم إنشاء عدد 30 مشروع قومي للتصدي للتغيرات المناخية. وأصدرت وزارة المالية بالشراكة مع وزارتي البيئة والتخطيط في سبتمبر 2020 الطرح الأول للسندات الخضراء كأداة جديدة لجمع الأموال للمشاريع المناخية والبيئية، كأول سندات سيادية خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمواجهة التحديات ذات الصلة بمياه الصرف الصحي والنقل على المستوى الوطني.<sup>13</sup>

وفي إطار تنفيذ مشروعات حماية الشواطئ المصرية، تم تنفيذ مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية في منطقة الساحل الشمالي ودلتا النيل بقيمة 31.3 مليون دولار، وإنشاء السدود، وتنفيذ مشروعات لاستنباط محاصيل جديدة تتحمل درجة الحرارة والملوحة، وتنفيذ مشروعات للطاقة الشمسية في بنبان، وطاقة الرياح في الزعفرانة، ومشروعات للنقل النظيف، ومشروعات البيوجاز.<sup>14</sup>

كذلك تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الخريطة التفاعلية لمخاطر ظاهرة التغيرات المناخية في مصر، والحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر لإعداد الخطة الوطنية للتكيف بهدف تيسير دمج التكيف مع آثار تغير المناخ في السياسات والبرامج والأنشطة الجديدة والقائمة لا سيما في عمليات واستراتيجيات تخطيط التنمية.<sup>15</sup> وتقوم وزارة البيئة حالياً بإعداد تقرير الإبلاغ الوطني الرابع الممول من مرفق البيئة العالمي وتحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يشمل التقرير على مجموعة من الفصول تستعرض الموقف المصري من قضية التغيرات المناخية مثل حصر الانبعاثات وإجراء التخفيف والتكيف.<sup>16</sup>

وتستهدف الحكومة الوصول بنسبة المشروعات الخضراء الممولة من جانبها إلى 50% بحلول عام 2025، و100% بحلول 2030. وتمثل مصادر الطاقة المتجددة في الوقت الحالي نحو 20% من مزيج الطاقة في مصر، والمستهدف وصولها إلى 42% بحلول عام 2035 بالتزامن مع ترشيد دعم الطاقة.<sup>17</sup>

ونتيجة لجميع هذه الجهود، تقدمت مصر 20 مركزاً في مؤشر السياسة المناخية، لتأتي بذلك في المرتبة 29 عام 2022 مقارنة بالمرتبة 49 عام 2021. كما جاءت مصر في المرتبة 21 عام 2022 في مؤشر أداء تغير المناخ وذلك مقارنة بالمرتبة 22 عام 2021.<sup>18</sup>

#### سابعاً: جهود مصر على المستوى متعدد الأطراف في مجال حماية البيئة

تولى مصر أولية لتعظيم دور الدبلوماسية البيئية، وهو ما أسفر عن اعتماد ترشيح الدول الأفريقية مصر لاستضافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في نوفمبر 2022 بشرم الشيخ. وكانت الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر التي عقدت في جلاسكو COP 26 قد شهدت التنسيق مع المجموعات الجغرافية والسياسية المختلفة، والتفاوض باسم أفريقيا حول موضوعات التكيف والتمويل، والتفاوض باسم مجموعة الـ 77 والصين حول موضوعات الزراعة<sup>19</sup>. وشارك السيد رئيس الجمهورية في ذلك المؤتمر، وفي اجتماع رؤساء الدول والحكومات حول المناخ، على هامش أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2021. كما ترأس السيد رئيس الجمهورية المائدة المستديرة المختصة بتغير المناخ على هامش القمة الأوروبية الإفريقية السادسة في بروكسل في فبراير 2022، سعياً إلى خروج القمة بنتائج متوازنة وقابلة للتنفيذ.<sup>21</sup>

ويعكس اعتماد ترشيح مصر لاستضافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ تفاعلها المؤثر مع القضايا الأفريقية والتنمية المرتبطة بتغير المناخ وثقة القارة الأفريقية والمجتمع الدولي في دورها الفاعل في المفاوضات وقدرتها على تنظيم وإدارة المؤتمر والمسار التفاوضي، أخذاً في الاعتبار أن المؤتمر يُعد الأكبر على المستوى الدولي، بحجم مشاركة يتجاوز عشرين ألف مشارك، وتمتد أعماله لما يزيد عن أسبوعين.<sup>22</sup> وعقب اختيار السيد وزير خارجية مصر رئيساً معيناً للمؤتمر، واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها للتنسيق المستمر مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لحشد الدعم اللازم لإنجاح المؤتمر. واستقبل سيادته عدداً من الوفود والشخصيات الدولية في إطار الإعداد للمؤتمر، ومنهم السيد/ جون كيري المبعوث الرئاسي الأمريكي للمناخ، ووفد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والسيد/ ألوك شارما رئيس الدورة الحالية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ. كما زار مقر الأمانة التنفيذية للاتفاقية في مدينة بون، والتقى بالأمانة التنفيذية للاتفاقية. وشارك في جلسة حول الدبلوماسية البيئية وتغير المناخ على هامش مؤتمر ميونخ للأمن، وكذلك في الاجتماع الوزاري حول تنفيذ تعهدات المناخ في كوبنهاجن. وتنسق مصر أيضاً مع الرئاسة البريطانية الحالية للمؤتمر في الموضوعات المتعلقة بمخرجات مؤتمر جلاسكو، والتحضير لمؤتمر شرم الشيخ، ومناقشة قصص النجاح المصرية في مجالات مشروعات الطاقة المتجددة ومعايير الاستدامة البيئية وتمويل المناخ.

من ناحية أخرى، رأت مصر مؤتمر الدول الأطراف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي COP 14 (2018-2021)، وذلك في أهم فترات عمل الاتفاقية على مدار تاريخها، وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يعاني منها العالم جراء أزمة انتشار فيروس كورونا. وتم تسليم الرئاسة إلى الصين في مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي COP 15 الذي عُقد في نوفمبر 2021.<sup>23</sup>

وشارك السيد رئيس الجمهورية في قمة "محيط واحد"، والتي عُقدت في فرنسا في فبراير 2022، وأعلن سيادته عن انضمام مصر إلى الإعلان الصادر عن القمة بعنوان "حماية المحيط: وقت العمل"، وإلى مبادرتي التحالف العالمي للمحيطات، ولتحالف عالي الطموح من أجل الطبيعة والبشر.<sup>24</sup>

\*\*\*\*